المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد ١٤، عدد ١، يناير ٢٠٠٧، ٧٧ – ١٠٩

الصادرات الأردنية: المحددات والتوقعات المستقبلية (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠)

سليمان وارد المساعيد
إبراهيم محمد البطاينة

جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

مصطلحات علمية

الميزان التجاري، الصادرات، التكامل المشترك، الأردن، ARDL.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الصادرات الأردنية، والتنبؤ بمستقبل نموها خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٢٠، حيث استخدمت الدراسة منهجية حديثة لتحقيق هذا الهدف؛ ألا وهي منهجية Autoregressive Distributed Lag Approach (ARDL) لإيجاد أثر كل من سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني والناتج المحلي الإجمالي لأهم شركاء الأردن التجاريين على نمو الصادرات الأردنية خلال الفترة ١٩٧١–٢٠٠٤. أما نتائج الدراسة فكانت على النحو الآتي: (١) زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأبرز الشركاء التجاريين يساعد على زيادة الصادرات الأردنية؛ (٢) انخفاض السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني يساعد على زيادة الصادرات الأردنية على المدى القصير، ولا أثر واضحاً له على المدى الطويل ؛ (٣) نمو متوقع للصادرات الأردنية وبنسبة متناقصة، وهو ما يبقي على عجز مستمر في الميزان التجاري على مدار السنوات القادمة. وتقترح الدراسة ضرورة زيادة القدرة التنافسية للصادرات الأردنية مع التركيز على تقليل تركز الصادرات الأردنية في سلع وإلى دول محددة؛ وذلك لتلافي الخطورة التي قد تنشأ عن عوامل ومتغيرات خارجية تؤدي إلى انكماش الصادرات الأردنية من تلك السلع أو لتلك الدول.

شهد الاقتصاد العالمي، خلال السنوات الأخيرة، تغيرات جذرية ذات آثار مهمة على مستقبل التنمية الاقتصادية. ومن هذه التغيّرات عولمة التجارة وتحريرها وتحول معظم الاقتصاديات القائمة على التخطيط المركزي إلى اقتصاديات تعتمد على آلية السوق، بالإضافة إلى إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وتعزيزها. ضمن هذا التوجه العالمي نحو الانفتاح الاقتصادي،

– تم تسلم البحث في يوليو ٢٠٠٥، وأجيز للنشر في ديسمبر ٢٠٠٥.

دخل الأردن في كثير من الاتفاقيات الاقتصادية التي ربطته بتكتلات اقتصادية إقليمية ودولية. وانسجاماً مع هذا التوجه، فقد اتبع الأردن برامج للتصحيح الاقتصادي انطلقت في أواخر الثمانينيات، معتمدة على سياسات اقتصادية وتجارية تقوم بشكل خاص على الانفتاح الاقتصادي، وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي .

وسينصب جلّ اهتمام هذه الدراسة على المحددات الرئيسة للصادرات الأردنية، والتنبؤ بمستقبل الصادرات الأردنية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، وذلك باستخدام منهجية حديثة للتحليل القياسي، بالإضافة إلى وضع بعض المقترحات بغية تسريع نمو الصادرات الأردنية، وتقليل الفجوة في الميزان التجاري الأردني. أما بالنسبة لمحتويات الدراسة، فقد وزعت على عدد من الأجزاء، هي: نبذة عن الاقتصاد الأردني، الدراسات السابقة، فرضيات الدراسة، منهجية الدراسة، مصادر الدراسة، النتائج والاستنتاجات، والخاتمة والتوصيات.

الاقتصاد الأردني

تجاوب الأردن مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخراً؛ حيث بدا الأردن مبكراً باعتماد استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي وسياساته، أو ما يسمى حديثاً "Open Door Policies"، ومن بين هذه السياسات حرية حركة رأس المال، وإزالة القيود المختلفة على حرية انتقال السلع والخدمات. وفي هذا السياق، سارع الأردن إلى اعتماد سياسة مهمة اعتمدتها كثير من الدول النامية؛ والتي كان لها أثر بارز في تحقيق نمو اقتصادي يعتد به في هذه الدول، وهي سياسة التصنيع لغاية التصدير بدلاً من التصنيع لكبح الاستيراد " Export Oriented Industrialization " . لكن هذا الانفتاح، وبما هو عليه الآن، شأنه في ذلك شأن اقتصاديات الدول النامية "Developing Countries"، يغلب عليه طابع القصور، فالعجز صفة دائمة في الميزان التجاري الأردني نتيجة لاقتصار الصادرات على المواد الخام (الفوسفات والبوتاس) والسلع المصنعة البسيطة كالمنسوجات والألبسة والأسمدة والأدوية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية كالخضار والفواكه، بينما تتنوع المستوردات لتشمل الآلات والمعدات والنفط الخام، بالإضافة إلى سلع استهلاكية وكمالية أخرى. لذا دخل الأردن في كثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ربطته بتكتلات اقتصادية دولية وإقليمية مختلفة أدت في النهاية إلى إقامة مناطق تجارية حرة، ومناطق صناعية مؤهلة (Qualified Industrial Zones)، جنباً إلى جنب، مع تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الضرورية للإنتاج.

ومن ابرز الاتفاقيات التي وقعها الأردن خلال السنوات الأخيرة الماضية ودخلت حيّز التنفيذ: هي اتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة (QIZ) في الأردن عام ١٩٩٧، وانضمامه إلى منظمة التجارة

العالمية WTO في عام ٢٠٠٠، واتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية في عام ١٩٩٧، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة عربية كبرى عام ٢٠٠٠، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة (FTA) مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠، واتفاقية أغادير في عام ٢٠٠٤، وإقامة منطقة تجارة حرة سنغافورة في شباط ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن تعمل هذه الاتفاقيات على خلق مناخ جديد وجيد للاقتصاد الأردني؛ حيث من المتوقع أن يعمل على زيادة الإنتاج وفتح المجال أمام الصادرات الأردنية للدخول إلى عدد من الأسواق العالمية. ويبين الجدول (١) استجابة الاقتصاد الأردني لهذه الاتفاقيات من خلال نمو الصادرات الأردنية خلال السنوات الأخيرة بصورة كبيرة، وبخاصة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى سبيل المثال نمت صادرات الأردن من المناطق الصناعية المؤهلة بنسبة تقدر بحوالي ٥٠٪ سنويًا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

لكن دخول كثير من الاتفاقيات الدولية الموقعة بين الأردن وعدد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى حيّز التنفيذ الفعلي، إضافة إلى انتهاء سريان اتفاقية الألياف المتعددة Multi Fiber Agreement اعتبارا من١/١/٢٠٠٥؛ تلك التي كانت تفرض قيوداً على التجارة الدولية في مجال الملابس والمنسوجات، ودخول بعض من الدول العربية في اتفاقيات مشابهة للاتفاقيات التي وقعها الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل توقيع اتفاقية (QIZ) بين مصر والولايات المتحدة، بالإضافة إلى عدد من المستجدات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، شكلت تحدّياً كبيراً للاقتصاد الأردني بشكل عام، وقطاع الصناعة بشكل خاص، حيث يتمثل هذا التحدي في زيادة درجة المنافسة بين الصادرات الأردنية والصادرات من الدول الأخرى ذات الكلفة المتدنية كالصين والهند ومصر إلى هذه الأسواق، وكذلك زيادة المنافسة في استقطاب المستثمرين للاستفادة من هذه الاتفاقيات. لذلك عمل الأردن على مواجهة هذه التحديات بوضع استراتيجيات للقطاعات الاقتصادية الرئيسة ومن ضمنها قطاع الصناعة. كما رفع الأردن، بفضل عضويته في منظمة التجارة العالمية، مستوى أدائه الاقتصادي وتنافسيته عن طريق زيادة الشفافية في التشريعات الاقتصادية، وفتح قطاعات الخدمات، وتقليص ملكية الحكومة لعدد من الشركات العامة عن طريق خصخصتها، وتطوير مجالات جديدة في اقتصاده كالتجارة الإلكترونية، وكذلك إيجاد بعض المشاريع والبرامج المتعلقة بتطوير القطاع الصناعي، ومن أبرزها برنامج تحديث وتطوير المشاريع الاقتصادية JUMP، بالإضافة إلى إقرار حزمة من التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وإعداد أجندة وطنية شاملة للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، إضافة إلى الشروع في عملية تقسيم المملكة إلى أقاليم تنموية.

تشير البيانات الرسمية للصادرات الأردنية؛ وحسب الأهمية النسبية للتركيب السلعي للسنوات الماضية؛ وبخاصةً عام ٢٠٠٤؛ إلى أنها تتركز في أصناف محدودة من السلع، أهمها: الفوسفات، والبوتاس، والأسمدة، والدهون والزيوت النباتية والحيوانية، والأدوية، والمعدات والآلات والألبسة والمنسوجات. لكن تبرز ملاحظة مهمة، وهي حصول تغير في خارطة الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الأردنية لصالح الصادرات من الألبسة والمنسوجات، حيث تشكل الصادرات من الألبسة والأقمشة في عام ٢٠٠٤ حوالي (٣٠٪) من مجمل الصادرات الأردنية، على حين كانت في عام ١٩٩٥ تشكل فقط (٢٪) من الصادرات الأردنية. إن هذه الزيادة في نسبة الصادرات من الألبسة والمنسوجات كانت على حساب الصادرات من كل من البوتاس التي انخفضت نسبتها من (١٢٪) إلى فقط (٧٪)، والدهون والزيوت من (١٤٪) إلى (٥٪)، والفوسفات والأسمدة اللتين انخفضتا من (١١٪) لكل منهما إلى (٥٪) فقط خلال الفترة الزمنية نفسها (انظر شكل ١ وشكل ٢).

ومما يجدر ذكره هنا، أن هذا التغيير انحصر في الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الأردنية، ولم يكن على حساب حجم الصادرات من هذه السلع، وهو لا يعني تراجعاً في حجم الصادرات من هذه بل كان هناك نمو في معظم السلع المصدرة[(١)].

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية، فقد شهدت تغييراً في الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية يتمثل هذا التغيّر في

شكل ١
الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الأردنية لعام ١٩٩٥

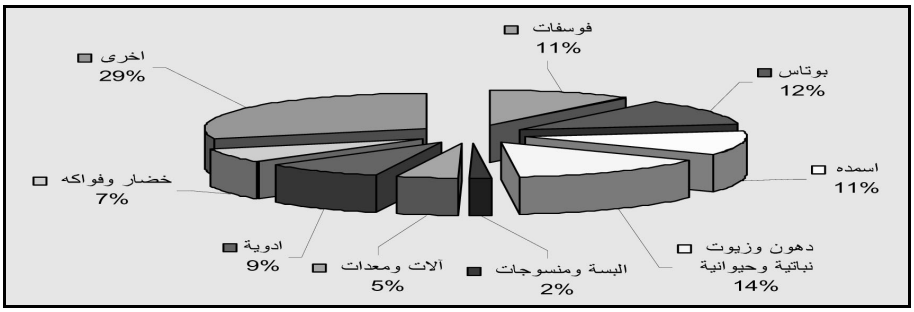

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة

(١) نظرا للتقليل من عدد صفحات البحث لم تُضف قيم السلع المصدرة لكنها متوافرة لدى الباحثين، ويمكن توفيرها لمن يرغب في الاطلاع عليها.

شكل ٢
الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الأردنية لعام ٢٠٠٤

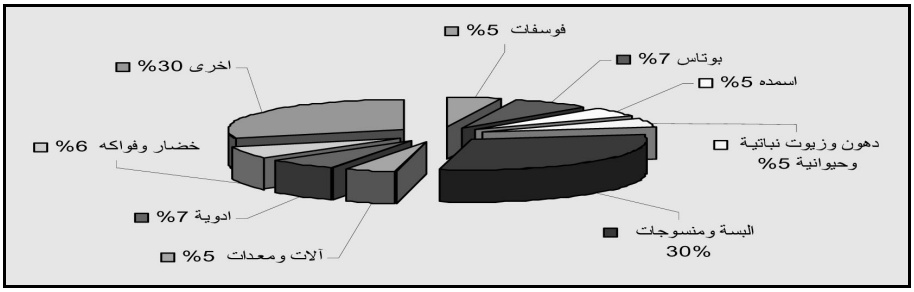

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة.

ظهور شريك استراتيجي جديد بالإضافة إلى الشركاء التقليدين وهم: العراق والهند والسعودية والإمارات العربية المتحدة للأردن، إن هذا الشريك الولايات المتحدة الأمريكية ويعود ذلك إلى تنامي صادرات الأردن من الألبسة والمنسوجات إلى الولايات المتحدة والتي استفادت من اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، كما هو مبين في شكل (٣) وجدول (١).

كذلك يبين الشكل (٤) والشكل (٥) حصول تغيّر في خريطة الصادرات الأردنية من حيث الأهمية النسبية لصالح صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة خلال سنوات الدراسة، مع بقاء الشركاء التجاريين للأردن بدون تغيير، وكذلك إن

جدول ١
قيم السلع التي تم تصديرها حسب الاتفاقيات التجارية (مليون دينار)

اسم الاتفاقية	السنة					معدل النمو
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٪
الدول الأعضاء في WTO (الدول الأولى بالرعاية)	٥٨٧,٥	٧٤٨,٤	٨٨٨,٥	١٠٤٢,٥	١٤٠٧,٦	٣٥,٠
المناطق الصناعية المؤهلة	١٧,٨	١٠٦,٦	٢٧٠,٧	٤١٥,١	٦٦٠	٥٨,٩٩
دول الافتا	٠,٩	٢,٤	٠,٠٣	٠,٦	١٩,٣	٣١١٦,٧
اتفاقية الشراكة الأوروبية[٢]	٣٥,٥	٤٩,٩	١٩,٥	٦٧,١	٧٢,٧	٨,٣
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية	٣٧٢,٤	٦١٤,٠	٦٥٥,٨	٦٥٠,٤	٨٨٨,٥	٣٦,٦

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، وزارة الصناعة والتجارة.

(٢) بعد انضمام الدول العشرة الإضافية إلى الاتحاد الأوروبي.

شكل ٣

الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية QIZ

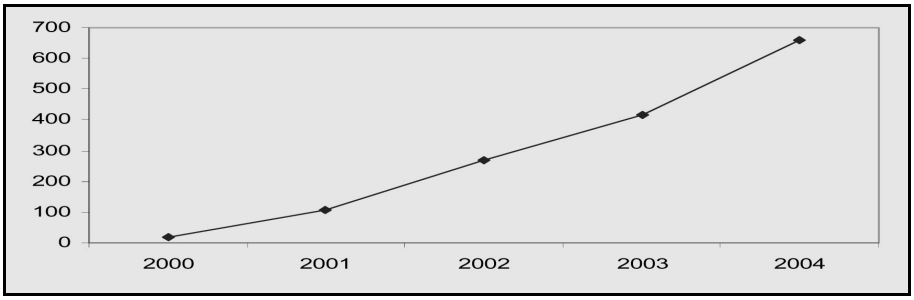

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والتجارة لسنوات مختلفة.

شكل ٤

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية لعام ١٩٩٥

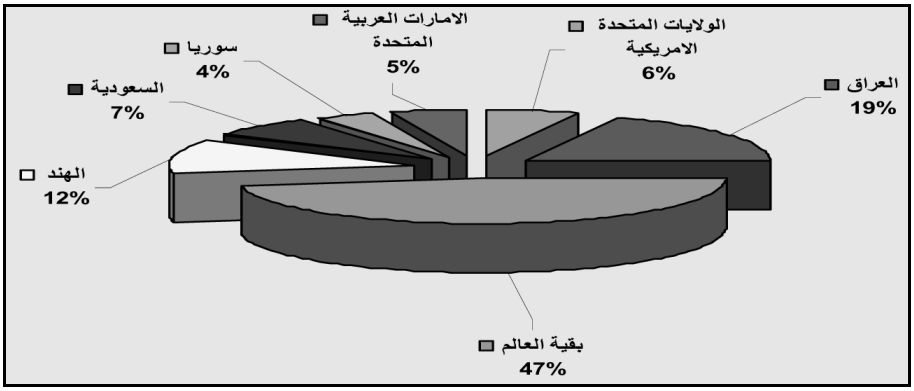

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة.

شكل ٥

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية لعام ٢٠٠٤

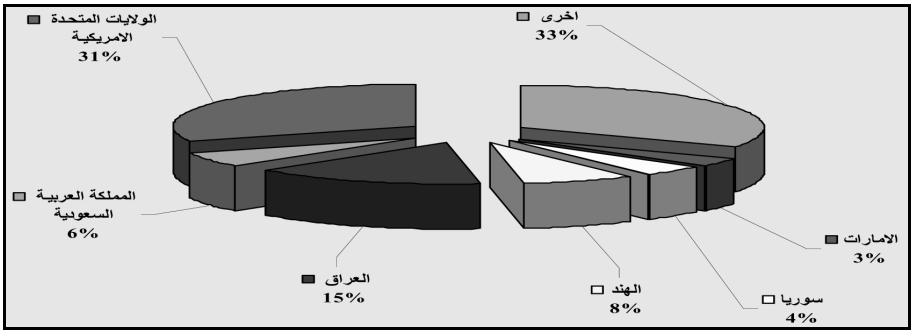

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة.

التغيّر في الأهمية النسبية لا يعني بالضرورة تراجع حجم الصادرات الأردنية للدول الأخرى. لكن يعزى ذلك إلى زيادة الصادرات الأردنية من الألبسة والأقمشة للولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، زادت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة من حوالي (٦٪) فقط عام ١٩٩٥ إلى ما يزيد على (٣٠٪) في عام ٢٠٠٤، على حين انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى العراق من (١٩٪) إلى حوالي (١٥٪)، وكذلك انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية للهند من (١٢٪) إلى (٨٪). أما بالنسبة للأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى المملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة، فلم يطرأ تغيير كبير عليها، فعلى سبيل المثال، انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى السعودية من (٧٪) إلى (٦٪) خلال الفترة نفسها التي سبقت الإشارة إليها.

مما سبق، يتضح جلياً أن (٣٠٪) من الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٤ تتركز في سلع محددة وهي الألبسة والأقمشة، وكذلك حوالي ثلث الصادرات الأردنية موجهة لسوق واحدة وهي سوق الولايات المتحدة الأمريكية (انظر شكل ٥). كما يتضح جلياً تأثير الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي عقدها الأردن خلال السنوات الأخيرة على نمو الصادرات الأردنية إلى تلك الدول الموقع معها هذه الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال، أظهر الشكل (٣) والجدول (١) النمو المطرد للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة (Qualified Indusial Zone QIZ) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، حيث نمت هذه الصادرات بما نسبته (٥٠٪) سنويًّا خلال هذه الفترة.

أما بخصوص المستوردات الأردنية، فعلى مدار سنوات الدراسة، احتل العراق المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للأردن خلال العقدين الماضيين وحتى عام ٢٠٠٢، ثم اضمحلت صادرات العراق للأردن نتيجة لانخفاض مستوردات الأردن من النفط بسبب حرب الخليج إلى أن توقفت كليا بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، شكلت مستوردات الأردن من العراق ما لا تقل نسبته عن (١٢٪) من مجمل مستوردات الأردن حتى عام ٢٠٠٢، ثم انخفضت هذه النسبة إلى حوالي (١٪) خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. وفي المقابل، توجه الأردن إلى استيراد النفط من دول أخرى مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، مما أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لمستوردات الأردن من هذه الدول. فعلى سبيل المثال، فقد شكلت مستوردات الأردن من السعودية ما نسبته ٣-٤٪ خلال الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٢ (انظر شكل ٦ وشكل ٧)، ثم زادت الأهمية النسبية لها بصورة خيالية إلى (٢٨٪) عام ٢٠٠٤ نتيجة لاعتماد الأردن بصورة كبيرة على استيراد النفط من السعودية، من ناحية، وارتفاع الأسعار

شكل ٦

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية لعام ١٩٩٥

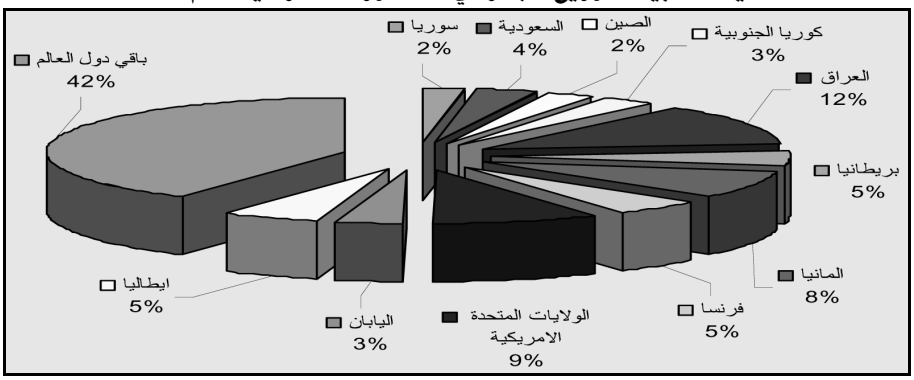

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة.

شكل ٧

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية لعامي ٢٠٠٢،٢٠٠٤

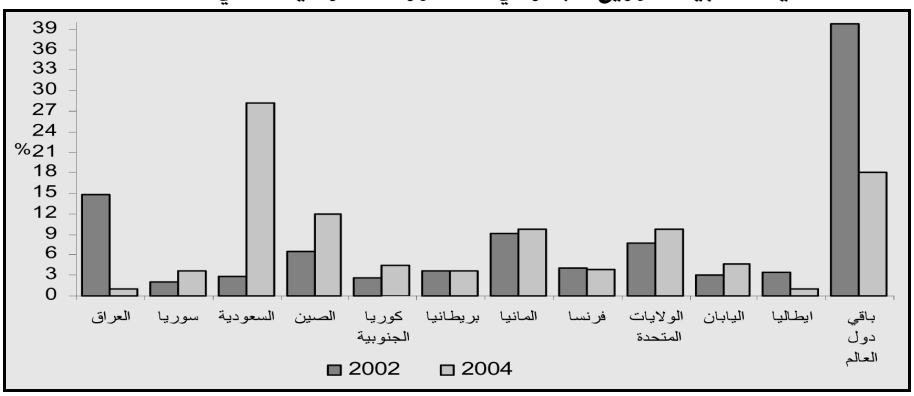

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة.

العالمية للنفط من ناحية أخرى (انظر شكل ٦ والشكل ٧).

تشير البيانات الرسمية للمستوردات الأردنية وحسب الأهمية النسبية للتركيب السلعي للسنوات الماضية؛ وبخاصةً عام ٢٠٠٤؛ إلى أنها تتركز في أصناف محدودة من السلع، أهمها النفط، والآلات ومعدات النقل، والمواد الغذائية والمواد الكيماوية. حيث يلاحظ أن مستوردات الأردن من الآلات والمعدات تحتل حيزاً كبيراً من الخارطة الكلية للمستوردات الأردنية، فعلى سبيل المثال، فقد شكلت مستوردات الأردن من الآلات والمعدات ما نسبته (٢٣٪). كما تشكل فاتورة الأردن النفطية نسبة كبيرة من مجمل مستوردات الأردن الكلية حيث

شكل ٨
الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الأردنية لعام ٢٠٠٤

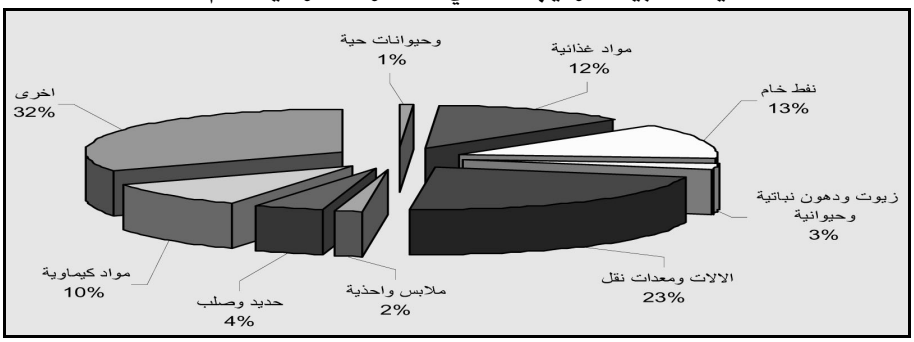

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة.

تشكل ما يزيد على (١٢٪) من مستوردات الأردن، يليهما في الأهمية المستوردات من المواد الغذائية؛ والتي شكلت ما نسبته (١٢٪) خلال عام ٢٠٠٤ (انظر شكل ٨).

مما سبق، يلاحظ أن التجارة الخارجية للأردن تحتل مكانة مهمة في إحلال التوازن بين العرض والطلب من خلال تصدير الفائض من السلع والمواد المحلية، سواء كانت مصنعة أو غير مصنعة، مقابل استيراد مجموعة من السلع التي يعاني الأردن من عجز في إنتاجها، وهذا يعني أن التجارة الخارجية تمكن الاقتصاد الوطني من تخفيف حدة الاختناقات والاحتياجات الضرورية لإدامة عجلة التنمية، والمتصفة حاليًّا بأنها غير متوازنة نتيجة الاختلال الهيكلي للقطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

إن المكانة المتميزة لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، لا ترجع لعظم الوزن النسبي للصادرات والواردات ومجمل التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل تستند أيضا إلى الدور الذي قد تؤديه لدفع قوى التطور الاقتصادي والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة والمستهدفة، ولاسيما أن الأردن قد قام في السنوات الأخيرة بعقد عدة اتفاقيات إقليمية وثنائية، أشرنا إليها سابقاً، بهدف فتح أسواق جديدة للصادرات الأردنية وأملا في تصحيح الخلل في الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات الأردنية. وانطلاقا من ذلك فإن اختيار موضوع الدراسة ينبع من أهمية الصادرات في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال محاولة التعرف على أهم العوامل التي تحدد حجم الصادرات الأردنية عن طريق دراسة الصادرات الأردنية لأهم الشركاء التجاريين للأردن، وكذلك استشراف مستقبل الصادرات الأردنية عبر التنبؤ بحجم الصادرات الأردنية للسنوات

القادمة (٢٠٠٥– ٢٠٢٠)، وتقدير حجم العجز في الميزان التجاري لنفس الفترة الزمنية.

الدراسات السابقة

إن معظم ما كتب حول التجارة الخارجية الأردنية عبارة عن أجزاء من أبحاث ودراسات أكاديمية للحصول على درجات علمية (انظر: محمود، ١٩٨٢؛ عبدالفتاح، ١٩٩٦؛ المجالي، ١٩٨٧؛ عارف، ١٩٩٢؛ الهزايمه، ١٩٩٣). حيث تناولت معظم الدراسات السابقة تحليل السياسة التجارية في الأردن، وبيان الملامح الرئيسة لتجارة الأردن الخارجية خلال الثلاثين عاما السابقة، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن الدراسات المتخصصة في هذا المجال دراسة عارف (١٩٩٢)، التي قدمت للحصول على شهادة الماجستير. حيث تناولت دور التجارة البينية في اقتصاديات الدول النامية مع التركيز على الحالة الأردنية للفترة ١٩٨٠–١٩٩٠، ولقد ركزت على التحليل الوصفي والإحصائي للتجارة البينية بين الدول النامية، وتحليل مشكلات هذه التجارة، والدعوة إلى استخدامها أداة جديدة للتجارة الدولية. أما ما يتعلق بالدراسة التي ستكون مدار البحث فسيكون التركيز على التجارة الخارجية الأردنية بشكل موسع وعلى مجمل التجارة الخارجية الأردنية وتحليل تطورها عبر فترة أطول لبيان دورها في أحداث التنمية الاقتصادية في الأردن.

كذلك دراسة الهزايمة، والتي قدمت بوصفها متطلباً للحصول على شهادة الماجستير من جامعة اليرموك لسنة ١٩٩٣، حيث تناولت أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعات التحويلية في الأردن وتطوره، وركزت على أهمية التصنيع واعتباره المقياس والمؤشر الأساسي لتطور الدول أو تخلفها. كما رأت الدراسة أن تطور هذا القطاع سيسهم في دفع عجلة التنمية في الأردن. واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والإحصائي بالإضافة إلى بناء النماذج الاقتصادية القياسية والرياضية اللازمة لتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية.

ولقد خلصت معظم الدراسات السابقة إلى أهمية دور التجارة الخارجية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الأردن. أما الدراسة الحالية، فعلى الرغم من أنها امتداد للدراسات السابقة فإنها تختلف عن تلك الدراسات من حيث شموليتها، وأسلوب تحليلها، وهدفها الرئيس، والنتائج التي توصلت إليها، فقد ركزت الدراسة على الصادرات الأردنية بوصفها محفزاً للنمو الاقتصادي، كما غطت هذه الدراسة السنوات ١٩٧١– ٢٠٠٤، والتنبؤ بحجم الصادرات الأردنية للفترة الزمنية (٢٠٠٤–٢٠٢٠)، وجمعت طريقة البحث بين التحليل الاقتصادي الكمي، واستخدام أحدث المنهجيات القياسية للحصول على نتائج غير متحيزة؛ وذلك لبيان خصوصية

الدور الذي تقوم به الصادرات الأردنية في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وبين النظرية والتطبيق.

فرضيات الدراسة

بناءً على ما تقدم ينطلق الفرض العلمي لهذه الدراسة متمثلا فيما يلي:

١ – ترتبط الصادرات الأردنيَّة طرديًّا بنمو دخل الشركاء التجاريين للأردن.

٢ – انخفاض معدل الصرف الحقيقي للدينار الأردني يزيد من الصادرات الأردنية.

٣ – إن هناك زيادة متوقعة في حجم الصادرات الأردنية للسنوات (٢٠٠٥– ٢٠٢٠).

٤ – إن هناك عجز مستمراً متوقعاً في الميزان التجاري الأردني للسنوات (٢٠٠٥–٢٠٢٠).

منهجية الدراسة

النموذج الاقتصادي Economic Model

المتغيرات التي استخدمت لتقدير معادلة الصادرات الأردنية x هي سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني، الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري للأردن، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، العراق، المملكة العربية السعودية، والهند.

$$X = X(R, Y^*) \quad (1)$$

$$R = E(P^*/P) \quad (2)$$

حيث X تعني الصادرات الأردنية، Y الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة وهي الأردن، Y^* الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة لها؛ وهي في هذه الدراسة الشريك التجاري للأردن. E معدل صرف الدينار الأردني، R سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني، P مؤشر سعر الاستهلاك CPI في الأردن، P^* مؤشر سعر الاستهلاك CPI للشريك التجاري.

أسلوب تقدير التوقعات Estimation Techniques

استخدمت الدراسة منهجيةً حديثةً؛ ألا وهي منهجية (autoregressive distributed lag ARDL)، الذي ابتكرها البروفسور بيسران Pereran *et al.* (2001)؛ إذ نستطيع من خلال ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير Short and long-terms، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا متغيران X وY، وأردنا أن نقيس تأثير X على Y، فإن المعادلة ستأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta X_{t-j} + \varepsilon \quad (3)$$

كذلك اعتمدت الدراسة منهجية ثانية، هي استخدام مفهوم الانحدار (Concept of Regression) لإيجاد القيمة التنبؤية لكل من الصادرات والمستوردات باستخدام المعادلة الخطية:

$$Y = A + BX \quad (4)$$

ومن ثم تقدير قيم كل من A وB وتقدير قيم Y المناظرة لكل قيمة من قيم X والتي تقع على خط الانحدار، وذلك من خلال تطبيق المعادلة التنبوئية الآتية:

$$Y = a + bx \quad (5)$$

إذ يمكن إعطاء صورة مستقبلية عن حجم صادرات الأردن المتوقعة خلال السنوات (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، وكذلك عن حجم الميزان التجاري لهذه السنوات.

اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationarity: Unit Root Test

إن التطورات الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد القياسي تستدعي دراسة خصائص السلاسل الزمنية. فقد بين الباحثان نلسون وبلوزر (Nelson and Plosser, 1982)، أن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير ساكنة إحصائيًا (non-stationarity)؛ أي تحتوي على مشكلة جذر الوحدة (Unit Root)، قد يؤدي إلى نتائج تقدير زائفة لا يمكن الاعتماد عليها (Spurious Regression). لذلك قبل البدء في استخدام المنهجين السابقين، تم إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للتأكد من ثبات (Stationarity) السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج، وذلك للتعرف على أي مستوى يمكن أن يتم التكامل والترابط (Integration) بين السلسلة الزمنية الواحدة. لقد اعتمدت الدراسة، أهم اختبارين يستخدمهما الباحثون حاليًا للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية، أو ما يسمى أيضا بمشكلة جذر الوحدة (Unit Root)، وهما اختبار فيلبس- بيرن Phillips-Perron Test واختبار ديكي-فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)؛ وذلك للحصول على سلاسل زمنية ساكنة عند مستوى تكامل تحدده هذه الاختبارات.

اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

تسعى الدراسة إلى اختبار وجود علاقة طويلة الأجل واحدة على الأقل بين متغيرات النموذج. لذلك استخدمت الدراسة اختبار التكامل الإحصائي المشترك (Co-Integration Test) لمعرفة ما إذا كان هناك توازن وعلاقة واحدة على الأقل طويلة الأجل فيما بين مجموعة السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي. حيث إن هناك نوعين من الاختبارات المستخدمة في مثل هذه الحالة وهما: Engle-Granger Two Step Test و Johansen-Juselius Maximum likelihood Test. اعتمدت الدراسة الاختبار الأخير وذلك لما له من أفضلية ولشيوع استخدامه في كثير من الدراسات الاقتصادية الحديثة.

مصادر الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية للحصول على السلاسل الزمنية للمعلومات، ومن أهمها إحصاءات صندوق النقد الدولي (IFS, IMF, various issues)، والبنك المركزي الأردني(CPJ)، والبنك المركزي لكل من الدول المصدر لها، ودائرة الإحصاءات العامة (DOS)، ووزارة الصناعة والتجارة

جدول ٢
مصادر البيانات المستخدمة في التحليل القياسي

اسم المتغير	رمز المتغير	المصدر
الناتج المحلي الإجمالي للأردن	JGDP	CBJ
الصادرات الأردنية لكل دولة من الدول الاربعة	JX	CBJ, MOTI
المستوردات الأردنية	JM	CBJ, MOTI
معدل سعر صرف الحقيقي للدينار الأردني	REX	CBJ,IFS
الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية السعودية	SGDP	IFS
الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية	UGDP	IFS
الناتج المحلي الإجمالي للعراق	IRGDP	IFS
الناتج المحلي الإجمالي للهند	INGDP	IFS

(MOTI) لأعداد مختلفة. كما غطت الدراسة الفترة الزمنية (١٩٧١–٢٠٠٤)، بالإضافة إلى التنبؤ للفترة الزمنية (٢٠٠٥–٢٠٢٠)، وقد جاء اختيار الباحث لهذه السنوات نتيجة للمتغيرات والتطورات التي شهدها الاقتصاد الأردني، وبخاصة في قطاع الصادرات التي سبق وأن تمت الإشارة إليها. والجدول (٢) يبين اسم المتغير الذي تم استخدامه في هذه الدراسة ومصدره.

النتائج والتحليل

اختبار الاستقرار والسكون Stationarity

لقد بيّن Granger (1986)، أنه يشترط أن يكون كل متغير من المتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي المنوي تطبيقه أن يأخذ نفس درجة الاستقرار (integrated in the same order)؛ بمعنى أنه يجب أن تكون جميع المتغيرات عند المستوى I(0) أو I(1). أما منهجية ARDL، فتمتاز بإمكانية أن تجمع المتغيرات بين المستويين من الاستقرار I(1) و/أو I(0)، ولا يشترط أن تكون جميعاً I(0) أوI(1). تم في هذه الدراسة تنفيذ الاختبارين الأشهر اعتماداً في الدراسات الاقتصادية للكشف عن مدى استقرار السلاسل الزمنية، وهما: اختبار فيلبس– بيرن Phillips-Perron (PP) Test، واختبار ديكي– فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)؛ حيث أظهرت نتائج كل ADF و PP لمتغيرات الصادرات الأردنية (XJ) والناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية (SGDP)، أنهما ساكنان عند المستوى I(0)، بينما متغيرات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية UGDP، والناتج المحلي الإجمالي للعراق IRGDP، والناتج المحلي الإجمالي للهند INGDP، والناتج المحلي الإجمالي للأردن JGDP، وسعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني REX هي متغيرات ساكنة عند مستوى

جدول ٣
اختبار وحدة الجذر Unit Root Test

Variable	Level			
	t_μ	t_τ	$Z(t_\mu)$	$Z(t_\tau)$
		Level		
JGDP	1.0077	-1.2783	2.1091	-1.2380
JX	-3.9416*	-2.4021	-5.5889*	-2.7524
REX	-0.6386	-2.9295	-0.7450	-1.9240
SGDP	-3.4845**	-4.7401**	-4.2347**	-4.0154*
UGDP	-0.7751	-1.0258	-1.6480	-0.2645
IRGDP	-0.1985	-1.8641	-0.3896	-1.4153
INGDP	-2.1003	-1.7881	-1.3931	-0.5161
		First Difference		
JGDP	-3.5266**	-4.7044*	-3.5613**	-4.7669*
JX	-5.7936*	-5.6705*	-5.0968*	-5.0760*
REX	-4.2176*	-4.1373*	-3.1245**	-3.3474***
SGDP	-3.0153**	-3.2851**	-2.8967***	-3.2984***
UGDP	-2.8541***	-5.0158*	-2.7026***	-5.0280*
IRGDP	-3.0098**	-3.3134***	-3.1146**	-3.3458**
INGDP	-2.8165*	-3.4653*	-2.6481*	-3.3911*

Notes: The t and Z (t) statistics are for ADF and PP, respectively. The subscript μ in the model allows for drift term while τ allows for the drift and deterministic trend, and the critical value obtains from Mackinnon (1991) for ADF and PP. Both ADF and PP tests examine the null hypothesis of unit root against the stationarity. The following notation applies: JGDP denotes gross domestic product for Jordan; JX denotes exports of Jordan; UGDP, denotes gross domestic product for USA; SGDP, denotes gross domestic product for Saudi Arabia; IRGDP denotes gross domestic product for Iraq; INGDP: denotes gross domestic product for India; REX, denotes real exchange rate. Asterisks *, **, *** represent 1%, 5%, 10% significant levels, respectively.

الفرق الأول I(1) وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ أو أفضل (انظر الجدول ٣). يتضح مما سبق، أننا نستطيع تطبيق منهجية ARDL في هذه الدراسة.

التكامل Co-integration

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة الأمد أو وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في

النموذج قيد الدراسة باستخدام اختبار Johansen للتكامل(٣). لقد تم اختبار فرضية العدم، والمتمثلة في عدم وجود علاقة طويلة الأمد ضد الفرضية البديلة والمتمثلة في وجود علاقة تكاملية واحدة على الأقل.

أظهر اختبار Johansen بشقيه Trace و Max-Eigen عدم قبول فرضية العدم(Null Hypothesis) بعدم وجود أية علاقة فيما بين المتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي وهي JX، REX وGDPV، وقبول الفرضية البديلة بأن هناك علاقة واحدة بين هذه المتغيرات ولجميع الدول التي استهدفتها الدراسة، كما هو مبين في الجدول (٤). يتضح من الجدول الذي سبقت الإشارة إليه أن قيم كل من Trace و Max-Eigen تزيد على قيمها الجدولية Critical Valueعند درجة ٥٪. لذلك نستنتج بأن هناك علاقة فريدة طويلة الأمد (Long-Run Relationship) بين الصادرات الأردنية (JX) خلال فترة الدراسة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، والعراق والهند ومحدداتها (GDPVو REX). كما أن هذه النتيجة تؤهلنا للانتقال للمرحلة الثانية، وهي البحث عن معلمات (Parameters) لنموذج الصادرات الأردنية (JX) في الأمدين القصير والطويل (Long and Short-Run Coefficients).

جدول ٤

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test

Hypothesis		Dependent Variable JX							
		Countries							
		السعودية		الولايات المتحدة الأمريكية		العراق		الهند	
Null	Alter.	Trace	Max-Eigen	Trace	Max-Eigen	Trace	Max-Eigen	Trace	Max-Eigen
r = 0	r = 1	51.93*	41.31*	42.39*	24.08*	37.23*	27.69*	61.75*	42.25*
r < = 1	r > = 1	10.62	8.729	18.306	13.32	9.5287	9.4123	19.48*	15.81*
r < = 2	r > = 2	1.896	1.896	4.9810	4.981	0.1163	0.1163	3.588	3.588

Notes: The Asterisks * represent 5% significant level. Critical Value for Trace (Max-Eigen) at 5 % is 29.797 (21.131).

(٣) انظر: A. Johansen, S. and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Application to the Demand for Money. Oxford Bulletin of Economic and Statistical, 25(2): 169-210.

التوازن على الأمد القصير (نموذج تصحيح الخطأ) Error Correction Representation

لقد تبيّن لنا في الجزء السابق، أن هناك علاقة طويلة الأمد (Long-run relationship) بين المتغيرات المستخدمة في معادلة الصادرات رقم (١). في هذا الجزء، سنتعرف على تأثير كل متغير من المتغيرات التابعة على الصادرات الأردنية، ومقدار هذا التأثير (من خلال قيم معلمات α و β)، وذلك باستخدام منهجية ARDL، والتي لها ميزة عن غيرها من المنهجيات المشابهة، بأن المعلمات الناتجة عنها تتميز بواقعيتها؛ وبغض النظر عن درجة الاستقرار لكل متغير من المتغيرات المستخدمة I (0) أو I(1) (انظر Pesaran and Shin, 1999; Pesaran *et al.,* 2001; Alam and Quazi, 2003).

بدايةً، أوضحت نتائج الاختبارات الأولية (Diagnostic Statistics)، والمعنية بالتأكد من درجة صحة نموذج الصادرات الأردنية، أن النموذج محدد بصورة جيدة. فقد أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف على مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد توثر سلباً على دقة في نتائج الاختبارات أو تحيزها. إذ يتبين من الجدول (٥) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته (Diagnostic Statistics) بنجاح. فلم تظهر نتائج اختبارات كآي سكوير tests χ^2، أية أدلة على وجود Residual Serial Correlation، بينما لم يظهر اختبار RESET (Ramsey,1969)، أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى أن كاي سكوير tests χ^2 لم يظهر أية مشاكل تتعلق بالتوزيع الطبيعي للبيانات أو Heteroscedasticity.

يشير اختبار ARDL إن نتيجة ECM (-1)، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية Financial Crisis والحروب، على أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات؛ حيث إن إشارة ECM (-1) سالبة وقيمتها أقل من واحد صحيح ومؤكدة عند درجة١٪ (حسب t-statistic)، مما يثبت استقراراً في النموذج، من ناحية، وأن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى. كما تشير معلمات ECM (-1)، إلى أنها تتراوح ما بين ٠,٣٤٦٧ (الولايات المتحدة) كأعلى معدل إلى أدنى معدل ٠,٢٤٨ (السعودية). مما يقترح أن معدل العودة إلى التوازن بعد حدوث أي اختلال هو معدل جيد ومنطقي تقريباً. فعلى سبيل المثال، إن ٣٥٪ من تصحيح الخلل والعودة إلى الوضع الطبيعي تتم خلال عام واحد بالنسبة للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للتعديل متوسط المدى.

نتائج ARDL، والتي تعتمد على خاصية أس بي سي Schwarz Bayesian Criteria (SBC) (Schwarz, 1978) مبينة في جدول (5). إذ يتضح من الجدول، أن معظم المتغيرات لها تأثير فعّال ومؤكد كما يتضح ذلك من خلال قيم *t*-statistics، وتنسجم

جدول ٥

نموذج تصحيح الخطأ: التوازن على الأمد القصير

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model:

Short-Run Estimation for Export Model

Regressors	Dependent Variable is ΔJX			
	Countries			
	السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية	العراق	الهند
	Coefficient [T-ratio] based on SBC Criteria			
ECM (-1)	-0.24801 [-3.5425]***	-0.34665 [-5.4245]****	-0.2587 [-7.6871]***	-0.2569 [-7.130]***
ΔGDP	0.0035 [2.1557]**	0.1998 [1.7774]*	0.0238 [2.2564]**	0.0058 [1.205]
ΔREX	-0.40324 [-2.0705]**	-0.4643 [-3.329]***	-0.5596 [-4.2580]***	-0.5157 [-3.694]***
C	1.4263 [3.6324]***	-0.0584 [-.05306]	1.5960 [5.8634]***	1.8104 [6.7766]***
Diagnostic Tests [p-value]				
$\overline{R}^2$	0.8019	0.7894	0.7961	0.768
h-statistic	-1.513 [0.130]	-1.4793 [0.136]	0.5814 [0.562]	0.9901 [0.319]
A: AR (1)	1.1981 [0.284]	0.1591 [0.690]	.25900 [0.610]	0.2339 [0.629]
B: RESET (1)	1.4105 [0.235]	2.3921 [0.122]	.01246 [0.911]	0.1193 [0.730]
C: Norm. (2)	0.1825 [0.673]	3.0499 [0.218]	2.1573 [0.340]	2.0500 [0.359]
D: Hetero. (1)	1.1988 [0.284]	0.0810 [0.776]	0.0102 [0.920]	0.0281 [0.867]

Notes: The t-statistics are represented in squired brackets. Asterisks ***, **, * represent 1%, 5%, 10% significant levels, respectively. Δ Denotes the first difference of each variable. The following notation applies: GDP, gross domestic product for each country; JX: Jordan exports of goods and services to each country; REX, real exchange rate. The probability values of the diagnostic tests are represented in squared brackets.

A: Based on Breusch-Pegan test of residual serial correlation

B: Ramsey's RESET test using the square of the fitted values

C: Based on a test of skewness and kurtosis of residuals

D: Based on the regression of squared residuals on squared fitted values.

أيضا مع النظريات الاقتصادية ذات العلاقة. فكما هو واضح من الجدول، أن الصادرات الأردنية تتأثر تأثراً إيجابيًّا بنمو الدخل القومي للشركاء الرئيسين للأردن Trade Partners كالسعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، والعراق. فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين يسرّع في نمو الصادرات الأردنية لهذه الدول وبصورة فعّالة (Significant) في المدى القصير باستثناء الهند (حيث إن قيمة *t*-statistics المحسوبة أقل من *t*-statistics المجدولة)، ويعزى ذلك إلى عدم تنوع الصادرات إلى الهند؛ حيث إنها محدودة بعدد محدد من السلع (الفوسفات والأسمدة). كما يتبين أيضا من الجدول، أن النمو في الاقتصاد الأمريكي له تأثير أكبر على نمو الصادرات الأردنية مقارنة بالنمو الاقتصادي للدول الأخرى، يليه العراق ثم المملكة العربية السعودية، وذلك كما هو واضح من معلمات β ٠,٢٠، ٠,٠٢٤، ٠,٠٠٤ على التوالي، بينما لا يوجد تأثير واضح لنمو الاقتصاد الهندي على نمو الصادرات الأردنية

كذلك تبين نتائج اختبار ARDL أن زيادة معدل سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني يؤثر سلباً على نمو الصادرات الأردنية لهذه الدول على المدى القصير؛ إذ إن جميع معلمات β لمعدل سعر الصرف هي ذات إشارات سالبة وقيمة *t*-statistic المحسوبة أكبر من *t*-statistic المجدولة، مما يثبت فعالية تأثير ارتفاع معدل سعر صرف الدينار الأردني الحقيقي في كبح نمو الصادرات الأردنية للأسواق العالمية، ومن ثم فإن انخفاض معدل سعر صرف الدينار الأردني الحقيقي يسهم في زيادة الصادرات الأردنية في المدى القصير.

إن هذه النتيجة تنسجم مع الدراسات السابقة، حيث توصلت الدراسات السابقة إلى أن انخفاض معدل سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية يشجع ويحفز الصادرات المحلية ويزيد من قدرة صادراتها على المنافسة في الأسواق العالمية. كما أظهرت الدراسات السابقة أن العلاقة ما بين الأسعار النسبية والصادرات هي علاقة عكسية، ومن بين هذه الدراسات: Atella *et al,* 2003; Bayoumi, 1999; Darby *et al,* 1999; Menzies and Heenan, 1993; Jones and Wilkinson, 1990.

التوازن على الأمد الطويل Long-run Relationship

باستخدام منهجية ARDL، تم اختبار العلاقة طويلة الأمد بين الصادرات الأردنية ومحدداتها لكل دولة من الدول الأربعة. إذ أظهرت نتائج ARDL؛ المبينة في الجدول (٦)، وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادرات الأردنية والناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، والعراق، بينما لم يتضح تأثير الناتج المحلي الإجمالي للهند على الصادرات الأردنية. إذ إن نتيجة ARDL للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط ارتباطا كبيرا بالنمو الاقتصادي في

الولايات المتحدة الأمريكية، فالنمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية مهم جدًّا للنمو الاقتصادي الأردني والذي تقوم فيه الصادرات الأردنية بدور المحفز الرئيس له، حيث إن نمو الناتج المحلى الأمريكي بنسبة ١٪ يمكن أن يسهم في زيادة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة بما نسبته ٠,٥٧٦٪ وهي نسبة عالية جدًّا، مقارنة مع باقي الدول الأخرى. وهذا ما عكسته فعليًّا أرقام ٢٠٠٤، فعلى سبيل المثال، أسهم النمو الفعلي في الصادرات المحلية بنسبة تزيد عن ١٠٣٪ من مجموع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٤ (البنك الدولي، ٢٠٠٤)، مما يعني أنه لولا ارتفاع الصادرات لكان نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن أقل بكثير مما هو عليه الآن (٧,٥٪ في عام ٢٠٠٤). ومن الجدير بالذكر هنا، أن الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت خلال السنوات الخمس الماضية نموًّا متسارعاً، حيث تقدر بما يزيد عن ٥٠٪ سنويًّا، ويعود الفضل في ذلك إلى صادرات المناطق الصناعية المؤهلة QIZ والتي تتمتع بإعفاءات جمركية إلى السوق الأمريكي.

أما التأثير الثاني على نمو الصادرات الأردنية، فيأتي من النمو الاقتصادي في العراق كما هو مبين في الجدول، إذ أن زيادة GDP بنسبة ١٪ في العراق تزيد الصادرات الأردنية للعراق بنسبة ٠,٠٢٤٪. وكما هو معروف، إن السوق العراقي استوعب ما يزيد عن ما نسبته ٢٥٪ من الصادرات الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ولكنها ما لبثت النسبة أن قفزت إلى حوالي ٣٥٪ من مجمل الصادرات الأردنية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٤ (البنك الدولي، ٢٠٠٤). كما تأتي السعودية في المرتبة الثالثة من حيث تأثير نموها الاقتصادي على زيادة الصادرات الأردنية؛ كما هو مبين في جدول (٥).

أما بخصوص تأثير معدل سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني على النمو طويل الأمد للصادرات الأردنية، فعلى العكس من نتيجة ARDL في المدى القصير، لم يلاحظ له تأثير مؤكد على الصادرات الأردنية، باستثناء الصادرات الأردنية إلى العراق. ومن ثم، فإن تغيير معدل صرف الدينار الأردني ليس له تأثير إلا فقط على الصادرات الأردنية إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية على المدى القصير، بينما له تأثير فعّال في المدى القصير والمدى الطويل على الصادرات الأردنية للعراق، وليس له تأثير ملحوظ على الصادرات الأردنية إلى الهند؛ كما يظهر من الجدولين (٦، ٧). إن هذه النتيجة تنسجم مع عدد من الدراسات الحديثة التي تؤكد على تأثير التغير في معدل سعر الصرف على الصادرات في المدى القصير، ومنها الدراسة التطبيقية التي أعدتها UNCTAD (2004) حول العلاقة مابين التجارة والتمويل، والتي أحدثت نتائجها جدلاً كبيراً

جدول ٦
تقدير المعلمات طويلة الأمد لنموذج الصادرات الأردنية
Estimated Long-run Coefficients for Export Model

Regressors	Dependent Variable is DJX			
	Countries			
	السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية	العراق	الهند
	Coefficient [T-ratio]			
GDP	0.01417 [3.3479]***	0.57658 [2.3826]***	0.0239 [2.2564]**	0.0023 [1.2153]
REX	-0.34357 [-0.9561]	-0.0608 [-0.296]	-0.5596 [-4.258]***	-0.1683 [-0.593]
C	5.7512 [11.6857]***	-0.1684 [-0.0534]	1.5960 [5.8634]***	7.0474 [28.453]***
The period	1971-2004	1971-2004	1971-2004	1971-2004
No.of Obs.	34	34	34	34

Note: Asterisks ***, **, * represent 1%, 5%, 10% significant levels, respectively. The following notation applies: GDPV, gross domestic product index for each country; JX: Jordan exports of goods and services to each country; REX, real exchange rate.

بين الأعضاء UNCTAD. ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن تخفيض معدل الصرف يحفز الصادرات على المدى القصير في الدول النامية. وربما يعود ذلك إلى اعتماد الأردن لسياسة ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي. نتيجة لسياسة ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة حاليًا تتمتع بكثير من المزايا حيث أسهمت في تعزيز الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية، بالإضافة إلى دعم تنافسية الصادرات الأردنية، وتباطؤ الاستيراد من الدول الواقعة تحت مناطق العملات الأخرى غير الدولار.

اختبار الاستقرار Stability Test

كما هو واضح من الدراسة أنها قد غطت الفترة الزمنية ١٩٧١-٢٠٠٤، وهي فترة قد حصلت فيها بعض التقلبات الاقتصادية في الوطن العربي والعالم؛ وبخاصة الأزمة المالية التي تعرض لها الأردن عام ١٩٨٩/١٩٩٠، مما يستدعي الحذر من أن هذه التقلبات قد أحدثت تغيراً هيكليًّا (Structural Changes) في البيانات مما يؤدي إلى تحيز وعدم ثقة بنتائج البحث.

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أية تغير هيكلي فيها، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل Chow test أو CUSUM and CUSUMSQ. وقد قام الباحثان

باستخدام اختبار(Cumulative sum (CUSUM و(Cumulative sum square (CUSUMSQ والذي اقترحه براون وآخرون (Brown *et al.*, 1975)، وطبّقه كل من Pesaran and Pesaran (1997) و(Bahmani-Oskooee and Ng (2002، حيث يعد هذا الاختبار أحد أهم الاختبارات في هذا المجال؛ وذلك لأنه يوضّح أمرين مهمين، وهما: وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long-run Coefficients) مع قصيرة الأمد (Short-run Coefficients)، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة للاختيار (ARDL) المستخدم في هذه الدراسة.

أظهرت نتائج اختبارات (CUSUM) and (CUSUMSQ)، أن التقلبات التي حصلت خلال فترة الدراسة لم يكن لها تأثير كبير على البيانات التي اعتمدت لغاية هذه الدراسة؛ حيث إنها لم تحدث أي تغيير هيكلي (Structural Changes) في البيانات، ويتضح ذلك من خلال بقاء خط الممثل للبيانات لأي نموذج من نماذج الصادرات الأردنية للدول الأربعة محصوراً بين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين CUSUM and CUSUMSQ، ولم يتم تجاوز هذه الحدود في أي نموذج من النماذج الأربعة عند معنوية (٥٪) كما هو مبين في الرسوم البيانية ذوات الأرقام (٩-١ حتى ٩-٤). كذلك يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً ما بين نتائج المعلمات طويلة الأمد (Long-run Coefficients) وقصيرة الأمد (Short-run Coefficients) نفسها للأسباب

شكل ٩-١

Plots of CUSUM and CUSUMSQ Statistics for Jordan Export with Iraq Model

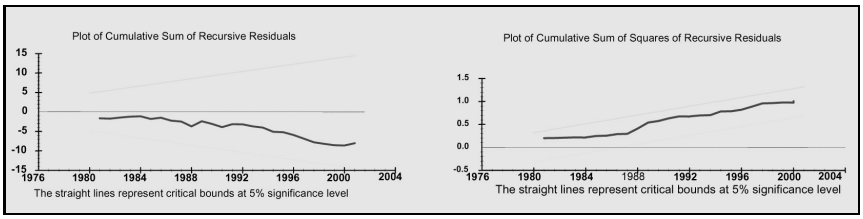

شكل ٩-٢

Plots of CUSUM and CUSUMSQ Statistics for Jordan Export with S.A. Model

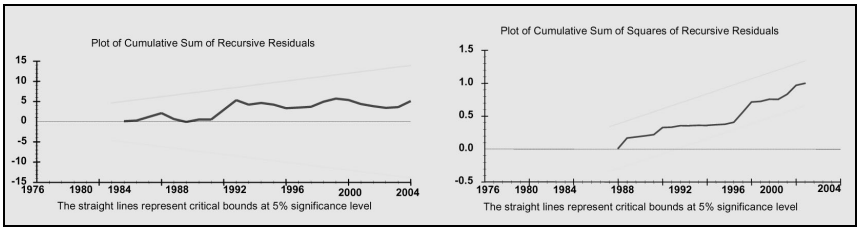

شكل ٩-٣

Plots of CUSUM and CUSUMSQ Statistics for Jordan Export with U.S.A Model

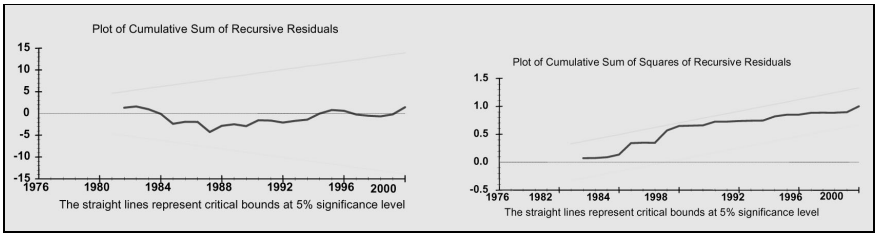

شكل ٩-٤

Plots of CUSUM and CUSUMSQ Statistics for Jordan Export with India Model

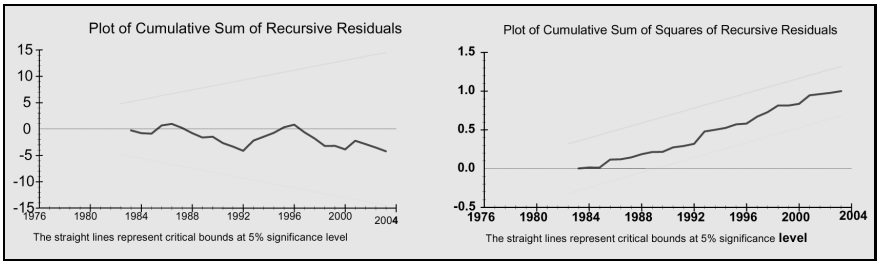

السابقة، وهو ما يوضح أن نتائج هذا البحث غير متحيزة، ومن ثم فهي جديرة بالثقة.

التنبؤ المستقبلي للصادرات الأردنية

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تم التنبؤ بمستقبل الصادرات الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠). وذلك باعتماد الصادرات الأردنية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٠٤) أساساً للتنبؤ معتمدين على المنهجية التالية: إذا كان عدد السنوات فرديًّا قمنا بإعطاء السنة الوسطية صفراً والسنوات التي تسبقها قيماً سالبة وما تلاها قيماً موجبة كما هو مبين في الجدول (٧)، ولما كان عدد السنوات $n=13$؛ وهو عدد فردي، لذا قمنا بإعطاء سنة ١٩٩٧ قيمة صفر فكانت $X=0$ وقمنا بإعطاء السنوات التي قبلها قيماً سالبة، والسنوات التي بعدها قيماً موجبة. حيث تم احتساب قيم التنبؤ $\hat{Y}$ (التقديرية) للصادرات الأردنية، كما هو مبين في الجدول (٨) وذلك بالتعويض في المعادلة التالية: $\hat{Y_1} = \alpha_1 + \beta_1\chi = 1101.3 + 95.1\chi$، والتي تم اشتقاقها من خلال احتساب قيم ألفا وبيتا كما هو موضح فيما يلي:

أولا: قيمة ألفا (α_1) نجدها كما يلي:

$$(\alpha_1 = \frac{\sum y_i}{n} = \frac{16519.5}{15} = 1101.3$$

ثانيا: قيمة بيتا (β_1) نجدها كما يلي:

$$\beta_1 = \frac{\sum \chi y}{\sum \chi_i^2} = \frac{26637.3}{280} = 95.1$$

جدول ٧
الصادرات الأردنية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤

السنة	الصادرات (y_1)*	χ	χ_i^2	χy_1
١٩٩٠	٦١٢,٣	٧-	٤٩	٤٢٨٦,١-
١٩٩١	٥٩٨,٦	٦-	٣٦	٣٥٩١,٦-
١٩٩٢	٦٣٣,٨	٥-	٢٥	٣١٦٩-
١٩٩٣	٦٩١,٣	٤-	١٦	٢٧٦٥,٢-
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٣-	٩	٢٣٨١,٧-
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٢-	٤	٢٠٠٩-
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	١-	١	١٠٣٩,٨-
١٩٩٧	١٠٦٧,٢	صفر	٠	٠
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	١	١	١٠٤٦,٤
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٢	٤	٢١٠٢,٨
٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٣	٩	٣٢٤٢,٤
٢٠٠١	١٣٥٢,٤	٤	١٦	٥٤٠٩,٦
٢٠٠٢	١٥٣٨,١	٥	٢٥	٧٦٩٠,٥
٢٠٠٣	١,٦٧٥	٦	٣٦	١٠٠٥٠
٢٠٠٤	٢,٣٣٤	٧	٤٩	١٦٣٣٨
المجموع	١٦٥١٩,٥	$N=15$	٢٨٠	٢٦٦٣٧,٣

* المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني لسنوات مختلفة.

حيث يمكن التعويض مكان x بالسنوات التي نرغب في التنبؤ بقيمة الصادرات بدءاً من العام ٢٠٠٥، وصولا إلى العام ٢٠٢٠ حسب ما هو مبين في الجدول (٨)، والذي يشير إلى أن الصادرات الأردنية المتوقعة للسنوات القادمة تظهر نموًّا، لكن بصورة متناقصة تبدأ بـ (٥,١٪) لتصل الى (٢,٩٨٪) عام ٢٠٢٠، وهو أمر يستدعي سرعة إعادة النظر في السياسيات التجارية المتبعة حاليًّا في هذا الخصوص ومعالجة جوانب الخلل، وإيجاد استراتيجيات تصديرية طويلة الأمد تهدف إلى إحداث نمو متزايد ومتنوع للصادرات الأردنية.

كما حسبت القيمة التقديرية للمستوردات الأردنية، كما هو مبين في الجدول (١٠)، وذلك بالتعويض في المعادلة، وهي المعادلة $\hat{Y_2} = \alpha_2 + \beta_2\chi = 2815.84 + 171.67\chi$ التي تم اشتقاقها من خلال احتساب قيم ألفا وبيتا من خلال جدول (٩)، وكما هو موضح فيما يأتي:

أولا: قيمة ألفا (α_2) نجدها كما يلي:

$$\alpha_2 = \frac{\sum y_2}{n} = \frac{42237.6}{15} = 2815.84$$

ثانيا: قيمة بيتا (β_2) نجدها كما يلي:

$$\beta_2 = \frac{\sum \chi y_2}{\sum \chi_i^2} = \frac{48067.6}{280} = 171.67$$

جدول ٨
الصادرات التنبؤية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (المتوقعة)

السنة	χ	$\hat{y}_i$ / مليون دينار	النمو المتوقع
٢٠٠٥	٨	١٨٦٢,١	
٢٠٠٦	٩	١٩٥٧,٢	٥,١١
٢٠٠٧	١٠	٢٠٥٢,٣	٤,٨٦
٢٠٠٨	١١	٢١٤٧,٤	٤,٦٣
٢٠٠٩	١٢	٢٢٤٢,٥	٤,٤٣
٢٠١٠	١٣	٢٣٣٧,٦	٤,٢٤
٢٠١١	١٤	٢٤٣٢,٧	٤,٠٧
٢٠١٢	١٥	٢٥٢٧,٨	٣,٩١
٢٠١٣	١٦	٢٦٢٢,٩	٣,٧٦
٢٠١٤	١٧	٢٧١٨	٣,٦٣
٢٠١٥	١٨	٢٨١٣,١	٣,٥٠
٢٠١٦	١٩	٢٩٠٨,٢	٣,٣٨
٢٠١٧	٢٠	٣٠٠٣,٣	٣,٢٧
٢٠١٨	٢١	٣٠٩٨,٤	٣,١٧
٢٠١٩	٢٢	٣١٩٣,٥	٣,٠٧
٢٠٢٠	٢٣	٣٢٨٨,٦	٢,٩٨

جدول ٩
المستوردات الأردنية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤

السنة	المستوردات $(y_2)^*$	χ	χ_i^2	χy_2
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٧-	٤٩	١٢٠٨١-
١٩٩١	١٧١٠,٥	٦-	٣٦	١٠٢٦٣-
١٩٩٢	٢٢١٤	٥-	٢٥	١١٠٧٠-
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	٤-	١٦	٩٨١٤,٤-
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	٣-	٩	٧٠٨٧,٨-
١٩٩٥	٢٥٩٠,٣	٢-	٤	٥١٨٠,٦-
١٩٩٦	٢٠٤٣,٦	١-	١	٢٠٤٣,٦-
١٩٩٧	٢٩٠٨,١	٠	٠	٠
١٩٩٨	٢٧١٤,٤	١	١	٢٧١٤,٤
١٩٩٩	٢٦٣٥,٢	٢	٤	٥٢٧٠,٤
٢٠٠٠	٣٢٥٩,٤	٣	٩	٩٧٧٨,٢
٢٠٠١	٣٤٥٣,٧	٤	١٦	١٣٨١٤,٨
٢٠٠٢	٣٥٣١,٥	٥	٢٥	١٧٦٥٧,٥
٢٠٠٣	٤٠٧٢	٦	٣٦	٢٤٤٣٢
٢٠٠٤	٤٥٦٢,٩	٧	٤٩	٣١٩٤٠,٣
المجموع	٤٢٢٣٧,٦	N = 15	٢٨٠	٤٨٠٦٧,٦

* المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة لسنوات مختلفة.

جدول ١٠
المستوردات الأردنية التنبؤية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (المتوقعة)

السنة	χ	$\hat{y}_i$/ مليون دينار	النمو المتوقع
٢٠٠٥	٨	٤١٨٩,٢	
٢٠٠٦	٩	٤٣٦٠,٨٧	٤,١٠
٢٠٠٧	١٠	٤٥٣٢,٥٤	٣,٩٤
٢٠٠٨	١١	٤٧٠٤,٢١	٣,٧٩
٢٠٠٩	١٢	٤٨٧٥,٨٨	٣,٦٥
٢٠١٠	١٣	٥٠٤٧,٥٥	٣,٥٢
٢٠١١	١٤	٥٢١٩,٢٢	٣,٤٠
٢٠١٢	١٥	٥٣٩٠,٨٩	٣,٢٩
٢٠١٣	١٦	٥٥٦٢,٥٦	٣,١٨
٢٠١٤	١٧	٥٧٣٤,٢٣	٣,٠٩
٢٠١٥	١٨	٥٩٠٥,٩	٢,٩٩
٢٠١٦	١٩	٦٠٧٧,٥٧	٢,٩١
٢٠١٧	٢٠	٦٢٤٩,٢٤	٢,٨٢
٢٠١٨	٢١	٦٤٢٠,٩١	٢,٧٥
٢٠١٩	٢٢	٦٥٩٢,٥٨	٢,٦٧
٢٠٢٠	٢٣	٦٧٦٤,٢٥	٢,٦٠

يشير الجدول (١١) إلى أن الميزان التجاري ما زال يحقق عجزاً مستمراً منذ عام (١٩٩١) ولغاية نهاية عام (٢٠٠٤)، وهذا يعكس درجة الاعتماد الاقتصاد الأردني على الخارج (الانكشاف الاقتصادي) ومن ثم تأثراً كبيراً باقتصاديات شركائه الرئيسيين وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والسعودية والهند. كما يشير الجدول إلى أنه تم تحقيق أقل عجز في الميزان التجاري في العام (١٩٩٦)، وأعلى قيمة عجز في الميزان التجاري كانت عام (٢٠٠٤)، وسجلت عجزاً خياليًّا قيمته (٢٩٦٢,٦) مليون دينار مقارنة مع (١٩٧٨,١) مليون دينار عام ٢٠٠٣ نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول. كما أن عجز عام ٢٠٠٤ يشكل ما نسبتة (١٥٣,٢٪) من عجز عام (١٩٩٦). وكذلك يشير الجدول (١٢) إلى أن حجم العجز في الميزان التجاري للعام (٢٠٠٥) سيبلغ حوالي (٢٣٢٧,١) مليون دينار وفي العام (٢٠١٠) يقدر بحوالي (٢٧٠٩,٩) مليون دينار، وفيما سيرتفع العجز في الميزان التجاري بالأرقام التقديرية إلى ما قيمته (٢٦٤٩,٢٣٣) مليون دينار للعام (٢٠١٥) ليصل في العام (٢٠٢٠) إلى ما قيمته (٢٩١٩,٤٣٣) مليون دينار، أي أن العجز في الميزان التجاري سيستمر في تشكيل نسبة عالية من الصادرات، حيث شكل ما نسبته (١٠٥٪) من الصادرات، خلال عام (٢٠٢٠) وهي نسبة عالية جدًّا، ولا تبين أن هناك تحسناً كبيراً في الميزان التجاري في المدى الطويل.

جدول ١١
الميزان التجاري الأردني للأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٤ (مليون دينار)*

السنة	صادرات	المعاد للتصدير	المستوردات	الميزان التجاري فائض (عجز)
١٩٩٠	٦١٢,٣	٩٧,٨	١٧٢٥,٨	(١٠١٩,٧)
١٩٩١	٥٩٨,٦	١٧٢,١	١٧١٠,٥	(٩٣٩,٧)
١٩٩٢	٦٣٣,٨	١٩٥,٥	٢٢١٤	(١٣٨٤,٧)
١٩٩٣	٦٩١,٣	١٧٣,٤	٢٤٥٣,٦	(١٥٨٩,٠)
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٢٠١,٣	٢٣٦٢,٦	(١٣٦٧,٤)
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	١٣٦,٦	٢٥٩٠,٣	(١٣٤٩,١)
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٢٤٨,٤	٢٠٤٣,٦	(٧٥٠,٤)
١٩٩٧	١٠٦٧,٢	٢٣٤,٢	٢٩٠٨,١	(١٦٠٦,٧)
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٢٣٢,٥	٢٧١٤,٤	(١٤٣٥,٥)
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٢٤٧,٤	٢٦٣٥,٢	(١٣٣٦,٥)
٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٢٦٥,٨	٣٢٥٩,٤	(١٩١٢,٨)
٢٠٠١	١٣٥٢,٤	٢٧٤,٤	٣٤٥٣,٧	(١٨٢٦,٩)
٢٠٠٢	١٥٣٨,١	٤٠٧,٠	٣٥٣١,٥	(١٥٨٦,٤)
٢٠٠٣	١٦٧٥,١	٥٠٩,٧٩	٤٠٧٢	(١٨٨٧,١)
٢٠٠٤	٢٣٣٤,١	٤٦٦,٢	٤٥٦٢,٩	(٢٩٦٢,٦)

* المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة لسنوات مختلفة.

إن العجز المزمن في ميزان التبادل التجاري الأردني يشير إلى حجم الخلل الهيكلي الذي تعاني منه التجارة الخارجية الأردنية، كما يعدّ هذا العجز من أبرز التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني، من خلال تأثيره السلبي على الحساب الجاري، وامتصاص هذا العجز لكامل الفائض الذي حققته القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يتألف منها ميزان الخدمات في هذا الحساب وتأثيره السلبي على ميزان المدفوعات الأردني، وهذا العجز المتفاقم في الميزان التجاري الأردني ناشئ بالأصل عن قصور الصادرات الوطنية عن إطفاء المستوردات، فالنمو السنوي البطيء للصادرات لا يكفي ما دام هذا النمو عاجزاً عن ردم الفجوة بين الصادرات والمستوردات، تلك الفجوة الآخذة بالاتساع سنة بعد أخرى، كما هو واضح من الجدول (١١).

إن نتيجة هذا الاختبار تعطي مؤشراً خطيراً يتمثل في استمرار العجز في الميزان التجاري على مدار السنوات القادمة مما يستدعي اتخاذ خطوات سريعة للحد من تفاقم هذه المشكلة لما لها من أثر مباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن. لذلك، فالأردن مدعو لاتخاذ إجراءات

جدول ١٢
العجز المتوقع في الميزان التجاري الأردني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (مليون دينار)

السنة	الصادرات المتوقعة	المستوردات المتوقعة	الميزان التجاري
٢٠٠٥	١٨٦٢,١	٤١٨٩,٢٠	٢٣٢٧,١٠-
٢٠٠٦	١٩٥٧,٢	٤٣٦٠,٨٧	٢٤٠٣,٦٧-
٢٠٠٧	٢٠٥٢,٣	٤٥٣٢,٥٤	٢٤٨٠,٢٤-
٢٠٠٨	٢١٤٧,٤	٤٧٠٤,٢١	٢٥٥٦,٨١-
٢٠٠٩	٢٢٤٢,٥	٤٨٧٥,٨٨	٢٦٣٣,٣٨-
٢٠١٠	٢٣٣٧,٦	٥٠٤٧,٥٥	٢٧٠٩,٩٥-
٢٠١١	٢٤٣٢,٧	٥٢١٩,٢٢	٢٧٨٦,٥٢-
٢٠١٢	٢٥٢٧,٨	٥٣٩٠,٨٩	٢٨٦٣,٠٩-
٢٠١٣	٢٦٢٢,٩	٥٥٦٢,٥٦	٢٩٣٩,٦٦-
٢٠١٤	٢٧١٨,٠	٥٧٣٤,٢٣	٣٠١٦,٢٣-
٢٠١٥	٢٨١٣,١	٥٩٠٥,٩٠	٣٠٩٢,٨٠-
٢٠١٦	٢٩٠٨,٢	٦٠٧٧,٥٧	٣١٦٩,٣٧-
٢٠١٧	٣٠٠٣,٣	٦٢٤٩,٢٤	٣٢٤٥,٩٤-
٢٠١٨	٣٠٩٨,٤	٦٤٢٠,٩١	٣٣٢٢,٥١-
٢٠١٩	٣١٩٣,٥	٦٥٩٢,٥٨	٣٣٩٩,٠٨-
٢٠٢٠	٣٢٨٨,٦	٦٧٦٤,٢٥	٣٤٧٥,٦٥-

المصدر: احتسبت من قبل الباحثين.

تصحيحية، سواء على مستوى الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الأردنية والذي تشكل الصادرات من الألبسة والأقمشة ٣٠,٤٪ من مجمل الصادرات في عام ٢٠٠٤ (انظر الشكل ٢)، أو على مستوى الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية والذي تشكل الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته ٣٠,٩٪ من مجمل الصادرات في عام ٢٠٠٤ (انظر شكل ٤)، وفي كلتا الحالتين يتضح أن درجة الخطورة عالية نسبيًّا، من ناحية، ونوعية السلع المصدرة تعد سلعاً غير رأسمالية، مقارنة بالمستوردات الأردنية التي هي في غالبيتها معدات وآليات ونفط خام.

كما أن انتهاء مفعول اتفاقية الألياف المتعددة Multi-Fiber Agreement في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٥، وإقامة المناطق الصناعية المؤهلة في مصر سيوثر سلباً على صادرات المناطق المؤهلة في الأردن نتيجة لارتفاع كلفة الإنتاج للصادرات الأردنية، مقارنةً مع مثيلاتها في دول أخرى مثل الصين والهند والباكستان وإندونيسيا ومصر، التي تقل كلف الإنتاج فيها بنسب عالية في بعض الأحيان تفوق فرق الإعفاء الجمركي، مما قد تؤدي إلى

فقدان الأردن للميزة النسبية الذي يتمتع بها ومن ثم تقليل تنافسية الأردن عالميًّا، حيث إن ٣٠٪ من الصادرات الأردنية تذهب إلى الولايات المتحدة؛ كما هو واضح من الرسم البياني (٤).

النتائج والتوصيات

أ – يكتسب قطاع الصادرات الأردنية أهمية خاصة في نمو الاقتصاد الأردني، إذ إنه كونه يشكل نسبة يعتد بها من الناتج المحلي الإجمالي GDP، والاعتماد الكبير لقطاعات الاقتصاد المختلفة عليه.

ب – الصادرات الأردنية شهدت في السنوات الأخيرة نموًّا ملحوظاً نتيجة لإبرام الأردن عدداً من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، منها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية المدن الصناعية المؤهلة QIZ والتي يقدر نمو صادراتها بحوالي ٥٠٪ سنويًّا.

ت – نمو الدخل الناتج المحلي للشركاء التجاريين للأردن كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، والعراق والهند عامل مؤثر قوي ومهم في نمو الصادرات الأردنية، وذلك على المديين القصير والطويل (باستثناء الهند).

ث – إن انخفاض معدل سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني يحفز الصادرات الأردنية في المدى القصير إلى كل من الشركاء الرئيسين للأردن، ولا أثر ملموساً له على المدى الطويل على الصادرات الأردنية إلى معظم الشركاء التجاريين.

ج – بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الأردنية خلال السنوات (١٩٩٠–٢٠٠٤)، وخاصة خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٤ نتيجة لإبرام الأردن لعدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وارتفاع حجم الصادرات المتوقعة (٢٠٠٥–٢٠٢٠)، فإن العجز في الميزان التجاري مستمر في التفاقم. والسبب عائد إلى أن قيمة المستوردات نمت وستنمو بصورة متزايدة بينما كان نموالصادرات بنسبة أقل.

ح – إن أبرز المؤشرات على مستوى أداء التجارة الخارجية الأردنية هو العجز المزمن في الميزان التجاري والذي سيستمر في السنوات الخمسة عشرة القادمة كما أظهرت الدراسة، ويعود هذا العجز أصلاً إلى قصور الصادرات الوطنية عن تغطية المستوردات.

إن تصويب الخلل في الميزان التجاري الأردني يحتاج إلى مشاركة فعّالة من القطاعين العام والخاص لرفع القدرة التنافسية للصادرات الأردنية من ناحية، والبحث عن أسواق جديدة من خلال عقد اتفاقيات ثنائية من ناحية أخرى. كما لا بد

من صياغة استراتيجية اقتصادية وتجارية وطنية تمتد على مدار السنوات القادمة ووضعها موضع التنفيذ بحيث تستمر في الانتقال بالتجارة الخارجية الأردنية من وضعها الحالي إلى وضع أكثر تقدماً وتطوراً، ويتلاءم ولو نسبيًّا مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من تطور وتقدم، وهذا يتطلب ما يلي:

أ – تحقيق معدل نمو سنوي للصادرات الإجمالية يفوق معدل نمو الزيادة المتوقعة في المستوردات، وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري ومن ثم الانتقال إلى مرحلة ثانية وهي مرحلة تحقيق الفائض في الميزان المذكور.

ب – جذب استثمارات أجنبية مباشرة FDI إلى الأردن من خلال الترويج للاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية FTA، والتي تسمح للسلع الأردنية بدخول السوق الأمريكي بدون ضرائب جمركية، مما يمنحها ميزة تنافسية على السلع القادمة من باقي الدول.

ت – تنويع الإنتاج، وبخاصة في المناطق الصناعية المؤهلة بعيداً عن المنسوجات كما يتعين على الأردن تطبيق التكامل العمودي على العمليات ذات القيمة المضافة التي تتعدى المنتجات الأساسية.

ث – ضرورة إيلاء القطاع الصناعي أهمية متميزة خصوصاً القطاعات التصديرية؛ إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق تنمية حقيقية للصادرات الأردنية دون تنمية الاستثمار في قطاع الصناعة التصديرية وهذا يتطلب توجيه تدفق رأس المال المحلي نحو الاستثمار في هذا القطاع. وإذا لم تتحقق تنمية الصادرات الأردنية بنسب أعلى بكثير مما تم تحقيقه خلال السنوات الماضية فإن العجز في الميزان التجاري الأردني سيلحق الضرر بالاقتصاد الأردني.

ج – بناء قاعدة إنتاجية صناعية تصديرية تراعي قبل تأسيسها احتياجات الأسواق العالمية من السلع والمنتجات، وفي الوقت نفسه تراعي احتياجات السوق المحلي بإحلال منتجاتها للسلع المستوردة.

ح – ضرورة توظيف سياسة الإعفاءات من الرسوم الضريبية والجمركية لتحفيز الاستثمارات في المجالات التي يفتقر إليها الاقتصاد الوطني، وبخاصة في القطاع الصناعي.

خ – الارتقاء بمستوى المنتجات الأردنية من ناحية الجودة ومطابقتها للمواصفات العالمية كي تتمكن هذه المنتجات من إثبات وجودها في الأسواق المحلية والخارجية.

د – تفعيل دور الاتفاقيات التجارية لزيادة حجم التبادل التجاري على أن يتم التركيز على هذه الاتفاقيات لربط المستوردات بالصادرات.

المراجع

محمد صبحي أبو صالح، ٢٠٠١م، **الطرق الإحصائية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط٢، عمان.

البنك الدولي، ٢٠٠٤، **آخر المستجدات في الأردن**، نشرة فصلية تصدر عن وحدة الأردن، الفصل الرابع.

البنك المركزي الأردني، **النشرة الإحصائية الشهرية**، نشرات متفرقة.

البنك المركزي الأردني، **تقارير سنوية**، دائرة الأبحاث والنشر، تقارير للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٤).

فرهنلة جلال، ١٩٩١، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.

دائرة الإحصاءات العامة، **نشرات إحصائية للتجارة الخارجية** مختلفة للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٤).

دائرة الإحصاءات العامة، **تقديرات الحسابات القومية في الأردن**، نشرات سنوية.

البنك الدولي، ١٩٩٢، **دراسة حول الارتقاء بصادرات الأردن** مقدمة إلى وزارة التخطيط، ١٩٩٢.

محمد مسلم حمود المجالي، ١٩٨٧، **تطور التجارة الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة ١٩٧١-١٩٨٥**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

غرفة صناعة عمان - **الأردن، حقائق وأرقام**، (١٩٩٣-١٩٩٥) منشورات عام ١٩٩٦.

فائق محمد النقرش، ١٩٩٤، **تحليل الواردات الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

فتح الله، سعد حسين، ١٩٩٨، **مبادئ علم الإحصاء والطرق الإحصائية**، الأكاديمية، ط١، المفرق.

بسام محمد الكساسبة، ١٩٩٦ تجارة الأردن الخارجية والصعوبات التي تواجهها وسبل مواجهة تلك الصعوبات، سفارة المملكة الأردنية الهاشمية، صنعاء/ اليمن.

محمد أحمد الهزايمة، ١٩٩٣، **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية**، رسالة لماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك.

محمد عيسى عارف، ١٩٩٢، **دورة التجارة الخارجية في إحداث التنمية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك.

نبيه أحمد محمود، ١٩٨٢، **التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية.

وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠٠٣، **التقرير السنوي لتجارة الأردن الخارجية لعام ٢٠٠٢**، شباط.

ياسر محمود عبد الفتاح، ١٩٩٦، **المستوردات الأردنية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد.

Alam, M. Imam and Quazi, R. M. 2003. Determinants of Capital Flight: an Econometric Case Study of Bangladesh. *International Review of Applied Economics*, 17(1): 58-103.

Bahmani-Oskooee, M and Ng R. C. W. 2002. Long-Run Demand for Money In Hong Kong: An Application of the ARDL Model. International. *Journal of Business and Economic*, 1(2): 147-155.

Bayoumi, T. 1999. Estimating Trade Equations from Aggregate Bilateral Data, International Monetary Fund, Staff Paper, pp. 4-7.

Brown, R, L., Durbin, J. and Evance, J. M. 1975. Technique for Testing Constancy for Regression Relation Over Time. Journal of the Royal statistic society, Series B 73:149-163.

Central Bank of Jordan, *Annual Reports*, 2001, 2003.

Central Bank of Jordan, www.cbj.gov.-jo <http://WWW.CBJ.GOV.JO>, Accessed on 1 May, 2004.

Engle, R. and Granger, C., 1987. Cointegration and Error correction Representation, Test and Telling. *Econometrica* 55(2), 251-276.

Escwa, 1997, A planning Model for Jordan.

IMF, International Financial Statistics, Different Issues.

IMF, International Financial Statistics, <http://ifs.apdi.net/imf/> Accessed on 1 May 2003.

International Mesentery Fun (I.M.F) International Financial statistics (I.F.S), Year Book, 1980 - 1994.

Johansen, S. and Juselius, K. 1990. Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Application to the Demand for Money. *Oxford Bulletin of Economic and Statistica*l, 25(2): 169-210.

Johansen, S. and Juselius, K. 1992. Testing Structure Hypothesis in Multivariate Cointegration Analysis of PPP and the NIP for UK. *Journal of Econometrics*, 53: 211-244.

Jones, M.T. and J. Wilkinson 1990. Real Exchange Rates and Australian Export Competitiveness, RBA, *Research Discussion Working Paper*, 5.

Menzies, G. and G. Heenan 1993. Explaining the Recent Performance of Australia's Manufactured Exports, Reserve Bank of Australia, *Research Discussion Paper*, 10.

Ministry of Industry and Trade, www.mit.gov.jo <http://WWW.MTT.GOV.JO>, Accessed on 1 January 2005.

Ministry of Planning and International Cooperation, www.mop.gov.jo, Accessed on 1 December 2004.

Peseran, M. H. and Peseran, B. 1997. Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. Oxford University Press.

Pesaran, M. H., and Shin, Y. 1999. An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach To Cointegration Analysis. In: S. Strom (ed.), Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, (1999), Ch. 11. Cambridge University Press, Cambridge.

Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith. 2001. Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships, *Journal of Applied Econometrics*, 16,pp 289-326.

Ramsey, J. B. 1969. Test For Specification Error In Classical Linear Least Squares Regression Analysis. *Journal of the Royal Statistical Society*, Series B. 31: 350-371.

Schwarz, G. 1978. Estimating the Dimension of a Model. The Annals of Statistics, 6: 461-4.

UNCTAD, Hand Book of International Trade and Development Statistics, New Yourk, 1990,1993,1995,1996.

UNCTAD 2004. Economic Policy Challenges in an Open Economy: Coherence Between Trade and Finance. Working Paper, WT/WGTDF/W/27.

World Bank (1998), Trade in Developing Countries.Washington.

ABSTRACT

JORDANIAN EXPORTS: DETERMINANTS AND PREDICTIONS FOR THE COMING YEARS (2005 - 2020)

SULEIMAN W. ALMASAIED

IBRAHEM M. ALBATAYNH

Al al-Bayt University

This study aims to analyze the determinants of Jordan's exports and the future predictions of exports volume for the coming years (2005-2020), using the most recently developed Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. The empirical results of this study can be summarized as: (1) the bound test suggests that there is an existing long-run relationship between Jordan export (JX) and its determinants; (2) the increase of partners' gross domestic product significantly encourages Jordanian exports in both long and short terms; (3) the depreciation of real exchange rate of the Jordanian Dinar enhances exports to major trade partners in the short-run, while having no clear effect in the long-run; (4) in predicting the feature (2005-2020) Jordan's exports will increase with decreasing rates which means that the trade balance gap will be more risky. The study tries to put forward some recommendations to rectify the ever-rising deficit in Jordan's trade balance.

سليمان وارد المساعيد (دكتوراه في الاقتصاد، جامعة بوترا ماليزيا – كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠٠٤) مدرس قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، له اهتمامات بحثية في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية.

إبراهيم محمد البطاينة (دكتوراه في الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، الجمهورية العراقية، ١٩٩٧) مدرس، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، له اهتمامات بحثية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، والتكتلات الاقتصادية، والعولمة، والاستثمار.